



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/44/672\*  
S/20914\*  
1 November 1989  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس  
الأمن



الجمعية  
العامة

مجلس الأمن

السنة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والأربعون

البندان ٢٨ و ٣٦ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها

حكومة جنوب افريقيا

مسألة ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩  
موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم  
لماليزيا لدى الأمم المتحدة

UN LIBRARY

NOV 6 1989

UN/SA COLLECTION

بناءً على تعليمات من حكومتي ، أشرف بأن أحيل ، طي هذا ، النص الانكليزي  
لبيان كوالالمبور بشأن الجنوب الافريقي الذي اعتمده اجتماع رؤساء حكومات بلدان  
الكومنولث في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ( انظر المرفق ) .

وسأغدو مهتناً لو تكرمت بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من  
وثائق الجمعية العامة ، في إطار البندين ٢٨ و ٣٦ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس  
الأمن .

(توقيع) رزالي اسماعيل  
السفير

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

## المرفق

### الجنوب الافريقي : طريق المستقبل

#### بيان كوالالمبور

#### جنوب افريقيا

١ - واصل رؤساء الحكومات النظر إلى نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بوصفه تحديا خطيرا لقيم ومبادئ الكومنولث ، وأكدوا من جديد أن القضاء التام على هذا النظام ما فتئ يمثل مسؤوليتهم وهدفهم المشترك .

٢ - واستعرض رؤساء الحكومات الحالة في جنوب افريقيا بالنظر إلى أن إمكانية إجراء تغييرات هامة في النهج المتبع من جانب نظام جنوب افريقيا ، وهي التغييرات التي سعى اليها الكومنولث جاهدا منذ مدة طويلة ، قد يثبت أنها أصبحت في النهاية قريبة المنال . ففي الاسابيع الاخيرة ، قبل النظام قدرا من النشاط السياسي السلمي من الأغلبية السوداء ، وفي عشية هذا الاجتماع أفرج عن ثمانية من الزعماء السياسيين السجناء .

٣ - ومع هذا ، لاحظوا أن حالة الطوارئ مازالت سارية المفعول ؛ ومازال الحظر مغروضا على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا ومنظمات أخرى كثيرة ؛ ومازال نيلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين نزلاء السجون ؛ واستمر كثيرون آخرون رهن الاحتجاز دون محاكمة ؛ كما لم تتوقف عمليات الاعداد في القضايا السياسية . ولم يتخذ أي إجراء يدل على أن حكومة جنوب افريقيا الجديدة مستعدة لتفكيك دعائم الفصل العنصري ، ولاسيما قانون تخصيص مناطق للمجموعات ، وقانون تسجيل السكان وسياسة البانتوستانات "الأوطان" ، ونظام التعليم المنفصل .

٤ - ووافق رؤساء الحكومات على أن هذه الدلائل المشجعة كانت إلى حد كبير نتيجة مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية . وفي هذا السياق ، أعربوا عن ترحيبهم بالدور الذي تقوم به الحركة الديمقراطية الجماهيرية في معارضتها السلمية المنظمة والمستمرة للفصل العنصري . وأعلنوا أنهم يولون أهمية لقبول التظاهرات السلمية والمظاهر السياسية كاختبار لاخلص الحكومة الجديدة ورغبتها المعلنة في التغيير .

٥ - وأكد رؤساء الحكومات من جديد ، عند دراستهم لافاق المستقبل ، تفضيلهم لتسوية سلمية يتوصل اليها عن طريق التفاوض ، وأكدوا من جديد ، في هذا السياق ، استمرار شرعية "مفهوم التفاوض الممكن" المقدم من فريق الشخصيات البارزة الموفدة من قبل الكومنولث . ويدعو هذا المفهوم ، ضمن تدابير أخرى ، إلى أنه :

- على الحكومة (حكومة جنوب افريقيا) :

(أ) إجلاء العسكريين من البلدات ، وتوفير حرية عقد الاجتماعات والمناقشات ووقف عمليات الاحتجاز دون محاكمة .

(ب) الافراج عن نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمحتجزين السياسيين .

(ج) رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا والسماح بالنشاط السياسي المعتاد .

- وعلى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والحركات الأخرى :

(أ) الدخول في مفاوضات ووقف أعمال العنف .

ولاحظوا ، مع الارتياح ، التفضيل القوي لسبيل التسوية السلمية عن طريق التفاوض المتأمل أيضا في إعلان هراري لعام ١٩٨٩ الذي أصدرته اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب الافريقي والذي أيدته حركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمة بلغراد في الشهر الماضي . والمتفق عليه بين جميع الأطراف أن تجلس حكومة جنوب افريقيا والممثلون الحقيقيون لأغلبية السكان إلى طاولة المفاوضات وهم على استعداد للتفاوض على مستقبل البلد وشعبه بحسن نية وفي جو خال من العنف من أي من الجانبين .

٦ - وكان رؤساء الحكومات قد سلموا في اتفاق ناسو بشأن النظام الدستوري مسألة يبت فيها شعب جنوب افريقيا بكامله . ويواصلون الاعتقاد بأن دور الكومنولث الأساسي في هذا الصدد هو أن ييسر بدء المفاوضات بين سلطات جنوب افريقيا والزعماء السود الحقيقيين .

٧ - وأعربوا عن اتفاقهم على أن المبرر الوحيد لفرض جزاءات ضد جنوب افريقيا هو الضغط الذي خلقته لإحداث تغيير سياسي أساسي . فالقصد منها ليس عقابيا ، بل لالغاء الفصل العنصري باحضار بريتوريا إلى طاولة المفاوضات وإبقائها هناك حتى يحدث التغيير الذي لا رجعة فيه . وفي هذا الصدد ، لاحظ رؤساء الحكومات أن الشخصيات البارزة في حكومة جنوب افريقيا ذاتها قد سلمت بالضغط المتزايدة المفروضة على اقتصاد جنوب افريقيا وأن تلك الضغوط لن تتناقص حتى يحدث تغيير سياسي جوهري .

٨ - واعترف رؤساء الحكومات ، بخلاف بريطانيا ، بأن أثر الجزاءات قد بدأ يؤثر على سياسات نظام جنوب افريقيا . وقد برهن على فعالية الجزاءات ، في هذا الصدد أيضا التقرير المقدم عن الجزاءات الذي كلفت لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الافريقي فريقا من الخبراء المستقلين باعداده ، والمعرض على الاجتماع . ورأوا أن التقرير قد أسهم إسهاما كبيرا في التفهم العام للمسائل وسيلزم النظر في توصياته في ضوء التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا وفي المنطقة .

٩ - وعند النظر في الخطوات الاضافية التي قد يتخذونها لتعزيز احتمالات التفاوض ، أعرب رؤساء الحكومات عن وجهة نظر مفادها أن هذا ليس هو الوقت المناسب للنظر في التخفيف من وطأة الجزاءات والضغوط الحالية . وإن عليهم أن ينتظروا . وجود أدلة على حدوث تغيير واضح لا رجعة فيه . وفي الوقت ذاته ، وافقوا على أنه ينبغي الابقاء على جميع الجزاءات والتدابير القائمة ، وطلبوا من المجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يحدو نفس الحدو .

١٠ - واتفقوا أيضا ، باستثناء بريطانيا ، على أنه ينبغي التشدد في اتخاذ هذه التدابير وقرروا في هذا السياق :

(أ) استحداث أشكال جديدة من الضغط المالي على نظام جنوب افريقيا بالسعي نحو تكثيف الجزاءات المالية والتوسع فيها ، ولاسيما بأن :

- يطلبوا إلى جميع المصارف والمؤسسات المالية المعنية أن تفرض شروطا أكثر صرامة على تمويل التجارة اليومي ، ولاسيما عن طريق تخفيض الحد الاقصى لمدد الائتمان إلى ٩٠ يوما ؛

- ويطلبوا إلى الحكومات المعنية زيادة صعوبة الحصول على  
الاستثمارات التجارية عن طريق كشف جنوب افريقيا لدى الوكالات  
الحكومية الرسمية فيما يتعلق بالاستثمارات التجارية الرسمية  
والتأمين ،

ووافقوا على أن يبلغ رئيسهم هذه القرارات إلى المؤسسات المالية  
المختمة والحكومات الأخرى ؛

(ب) أن يؤيدوا المبادرة المتخذة من لجنة وزراء خارجية الكومنولث  
المعنية بالجنوب الافريقي من أجل تعزيز حظر توريد الاسلحة ومواصلة  
متابعته في الأمم المتحدة في اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن  
رقم ٤٣١ (١٩٧٧) .

١١ - وسلم رؤساء الحكومات بأهمية معاملات جنوب افريقيا مع المجتمع المالي  
الدولي ، وباستثناء بريطانيا أيدوا إنشاء وكالة مستقلة لاستعراض الروابط المالية  
الدولية لجنوب افريقيا وكتابة تقارير عنها على أساس منتظم ، وجمع ونشر معلومات  
حقيقية عن التدفقات المالية إلى جنوب افريقيا والسياسات المتبعة تجاهها . ورحبوا  
بعرض حكومة استراليا تقديم تمويل مبدئي كبير .

١٢ - ولاحظ رؤساء الحكومات أنه كلما طال بقاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ،  
عظم التحدي الذي سيواجه الحكومة المقبلة في إعادة بناء اقتصاد جنوب افريقيا .  
ولاحظوا بصفة خاصة أن استئناف الاقراض الدولي لجنوب افريقيا لن يكون تلقائيا وأنه  
قد يكون من الضروري بذل جهد دولي للمساعدة في تعبئة الموارد . واتفقوا على أن  
يطلب إلى المؤسسات المالية الدولية الملائمة ولاسيما صندوق النقد الدولي أن تقوم  
الآن ببحث كيفية تعبئة الموارد عندما يظهر دليل على حدوث تغيير واضح لا رجعة فيه .

١٣ - ورحب رؤساء الحكومات بتزايد اللجوء إلى الحوار بين أبناء جنوب افريقيا عبر  
الفصل العنصري . وكان من بواعث تشجيعهم المقترحات المتعلقة بإجراء مفاوضات التي  
قدمها زعماء الأغلبية السوداء والتي عكست عناصر كثيرة منها مفاهيم الكومنولث . وفي  
هذا الصدد ، اتفقوا على أن يواصلوا ، فرادى وجماعات ، اغتنام جميع الفرص لتشجيع  
الحوار فيما بين أبناء جنوب افريقيا .

١٤ - واتفقوا على أن يواصل الكومنولث تقديم الدعم لضحايا الفصل العنصري ومعارضيه داخل جنوب افريقيا . واتسمت بالأهمية في هذا المجال ، البرامج التعليمية ، بما في ذلك بصفة خاصة زمالات ناسو (Nassau) ، والمساعدة القانونية والانسانية للمحتجزين وأسرههم ، ودعم حركة النقابات العمالية ، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك مشاريع الاسكان المنخفض التكاليف .

١٥ - وأولوا أهمية إلى عمل شبكة المنظمات غير الحكومية التابعة للكومنولث التي يطلق عليها اسم "توفير المهارات لجنوب افريقيا" ، التي أنشئت مؤخرا لتوفير تدريب رفيع المستوى وخبرة في العمل لضحايا الفصل العنصري والمساهمة من ثم في عملية التغيير في جنوب افريقيا وفي تنمية المهارات المطلوبة في مجتمع ما بعد الفصل العنصري ، على حد سواء . وتعهدوا بتقديم الدعم والموارد للمساعدة في تنفيذ هذا العمل وتنسيقه .

١٦ - وأكد رؤساء الحكومات من جديد على استمرار الاولوية العالية لجهد الكومنولث الرامي إلى كشف حقيقة الفصل العنصري والتصدي للدعاية التي توجهها جنوب افريقيا والرقابة التي تفرضها . ورحبوا باستراتيجية الكومنولث التي أعدها الفريق العامل الذي أنشئ كجزء من برنامج عمل أوكاناغان . ولاحظوا أن عددا من البلدان قام بالفعل بتنفيذ وتمويل خطط عمل وطنية . وأكدوا على الأهمية الخاصة للدعم الذي يقدم للصحافة البديلة المناضلة والجماعات الأخرى التي تقاوم الرقابة في جنوب افريقيا .

#### ناميبيا

١٧ - رجب رؤساء الحكومات بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأعربوا عن أملهم في إجراء انتخابات حرة ونزيهة من شأنها أن تؤدي إلى ظهور ناميبيا مستقلة بصورة حقيقية . وأكدوا من جديد دعمهم الكامل للأمين العام للأمم المتحدة ، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان نزاهة خطة التسوية . وأعرب رؤساء الحكومات عن أملهم في قبول ناميبيا بعد نيلها حريتها عضوا في الكومنولث .

١٨ - ولاحظوا أن تقرير فريق مراقبي الكومنولث المعني بناميبيا قد حدد عددا من مجالات الاحتياج العاجل إذا أريد لحكومة مستقلة ناشئة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أن تكون قادرة على الحكم على نحو فعال ووفقا لذلك طلبوا تقديم مجموعة خاصة وموسعة من المساعدة المتعددة الاطراف وذلك بالإضافة إلى المساعدة الثنائية . وتحقيقا لهذه الغاية ، طلبوا إلى الامين العام للكومنولث أن يرسل فريقا صغيرا من

الخبراء إلى ناميبيا في أسرع وقت ممكن عمليا بعد الانتخابات لاسداء المشورة بشأن مساعدة الكومنولث الممكنة .

١٩ - ولاحظ رؤساء الحكومات أيضا أن التقرير يوجه الانتباه إلى ما اعتبره الفريق بمحاولات من جانب حكومة جنوب افريقيا ترمي إلى الاحتفاظ بصورة متواصلة بالقدرة على زعزعة استقرار ناميبيا المستقلة ، وكان من رأيهم أن أي خطوات تتخذها جنوب افريقيا نحو هذه الغاية من شأنها أن تسفر بصورة حتمية عن التشكيك في اعلاناتها عن نواياها الحسنة فيما يتعلق بتلك الأمور وغيرها ، ولاسيما رغبتها المعلنة الآن في السعي من أجل التسامح السلمي مع جيرانها .

٢٠ - وطلب رؤساء الحكومات إلى جميع الأطراف في خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وإلى جميع المجموعات السياسية داخل ناميبيا أن تفي بالتزاماتها وارتباطاتها وفاء تاما ، بما في ذلك التعاون الكامل مع سلطات الأمم المتحدة ، من أجل إنهاء عملية إخراج ناميبيا حرة ومستقلة ومستقرة إلى حيز الوجود .

٢١ - وأعرب رؤساء الحكومات عن اهتمامهم بأن تكون ناميبيا قادرة تماما بعد الاستقلال على تحقيق إمكاناتها الاقتصادية والمساهمة في تنمية منطقة الجنوب الافريقي الأوسع . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن أملهم في إمكان تحقيق إعادة إدماج خليج والفيس في ناميبيا في وقت مبكر وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) ولاحظوا أن امتثال جنوب افريقيا لذلك سيكون دليلا مقنعا على حسن نواياها والتزامها بإزاء قدرة جارتها المستقلة حديثا على البقاء على الأجل الطويل .

#### التطورات الأخرى في منطقة الجنوب الافريقي

٢٢ - لاحظ رؤساء الحكومات أنه على الرغم من الادانة الدولية ، فقد أدت حملة جنوب افريقيا الرامية إلى زعزعة الاستقرار والموجهة ضد جيرانها إلى بؤس ودمار لا حدود لهما وأنها وشقت بشكل معبر في التقرير المتعلق بزعزعة الاستقرار .

٢٣ - وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن المرغوب فيه في الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الافريقية ، لاحظ رؤساء الحكومات أن أنشطة القتل الوحشي التي ترتكبها الحركة الوطنية الثورية لموزامبيق استمرت على نطاق كبير في موزامبيق وفي أماكن أخرى ؛ وظلت زعزعة الاستقرار عاملا رئيسيا في أزمة الأمن بالمنطقة . وشجب رؤساء الحكومات بلا تحفظ دعم جنوب افريقيا للحركة الوطنية الثورية لموزامبيق

والاعمال الأخرى الرامية إلى زعزعة الاستقرار . غير أن رؤساء الحكومات أكدوا من جديد الرأي القائل بأن استئصال الفصل العنصري من جنوب افريقيا هو وحده الذي سيكون المنطقة من التنمية في سلم .

٢٤ - وتدعو الحاجة إلى بذل جهود خاصة لتعزيز وتطوير اقتصادات الجنوب الافريقي بغية تحريرها من السيطرة الاقتصادية لجنوب افريقيا . واعتبر رؤساء الحكومات أن مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، جدير بدعم وتشجيع خاصين . وتحقيقا لهذه الغاية ، خولوا للأمين العام القيام بتنفيذ خطة عمل بالتشاور مع مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ، وصندوق افريقيا لحركة بلدان عدم الانحياز ومنطقة التجارة التفضيلية والدول المهتمة في المنطقة وفي أماكن أخرى ، لتعزيز التجارة والاستثمار في بلدان خط المواجهة والبلدان المجاورة ، ولدى تقديم المساعدة إلى المؤتمر المذكور ، ينبغي أيضا بذل الجهود ، حيثما أمكن ، لشراء السلع الرأسمالية والخدمات من داخل المنطقة مما يؤدي إلى تشجيع الانتاج والعمالة والتجارة والنقل في المنطقة .

٢٥ - وحدد رؤساء الحكومات الحاجة المستمرة لمساعدة دول خط المواجهة . وعلى الرغم من تقديم مساهمات هامة في هذا المجال من جانب عدد من حكومات الكومنولث وحكومات أخرى ، فما زال يتعين عمل الكثير لتلبية الاحتياجات الأمنية المحددة في التقرير الخاص الذي أعده الجنرال أولوسفون أوبسانجو ، المكلف من قبل اجتماع فانكوفر .

٢٦ - ورحب رؤساء الحكومات باحراز النجاح في إنشاء صندوق الكومنولث الخاص بموزامبيق ، الذي زاد من المساهمات الثنائية من بلدان الكومنولث بما في ذلك دول خط المواجهة . وسلم رؤساء الحكومات بأهمية مواصلة تقديم المساهمات إلى الصندوق نظرا للموقع الجغرافي الهام لموزامبيق ودورها في الجنوب الافريقي .

#### مواصلة الاستعراض

٢٧ - أشنى رؤساء الحكومات ، باستثناء بريطانيا ، على تقارير لجنة وزراء خارجية الكومنولث التي أنشئت بمقتضى بيان أوكاناجان واتفقوا على أن تواصل أعمالها ، تحت رئاسة وزير الدولة الكندي للشؤون الخارجية ؛ وأن ينضم وزير خارجية ماليزيا إلى أعضائها وعلى أن تقدم مرة أخرى تقريراً إلى الاجتماع القادم لرؤساء الحكومات . وأعربوا عن رغبتهم في اجتماعها مرة أخرى في نيسان/ابريل ، أي بعد حوالي ستة أشهر من تولي الإدارة الجديدة في بريتوريا مهامها .